

المعوقات الإدارية والقيود المفروضة على القدرات التي تحول دون إدماج العماليين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نورجيا محمد، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

التكنولوجيا والأموال المتنقلة والجمع بين اشتراكات التأمين الاجتماعي والرسوم أو الضرائب الحكومية الأخرى (على سبيل المثال، أنظمة Monotax).

أمثلة قطرية: أوغواي والبرازيل ولبنان

زيادة وجود مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي على أرض الواقع، بما في ذلك إنشاء مراكز الخدمات الشاملة ومراكز الخدمات الشاملة المتنقلة (مركبة). وفي حالات القدرات الإدارية والمالية المحدودة لمقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، يمكن أن تساعد الاستفادة من الشبكات والمؤسسات القائمة على المستوى الريفي في الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق بأقل تكلفة.

أمثلة قطرية: منغوليا والجزائر

إبراز الدور وزيادة الوعي: تحسين الاتصال بين مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي وأصحاب العمل والعمال الزراعيين لضمان الوعي بمسؤولياتهم واستحقاقاتهم من خلال استخدام مزيج من القنوات الإعلامية، مقترنة ببرامج توعوية موجهة للأشخاص في المناطق الريفية والقطاع غير المنظم.

أمثلة قطرية: الرأس الأخضر

تحسين التفقيش وفرض الامتثال: تعزيز نظام التفقيش عن طريق زيادة رأس المال البشري والمادي لمقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، وربط تسجيل التأمين الاجتماعي بالترخيص الإدارية، وتحسين آليات التنظيم.

أمثلة قطرية: المغرب والأردن

تنظيم العماليين في قطاع الزراعة في جمعيات/ تعاونيات وتعزيز هذه الكيانات لتكون قادرة على تسهيل التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي لأعضائها، بالإضافة إلى زيادة وعيهم بحقوقهم في التأمين الاجتماعي وأهميته لحمايتهم على المدى الطويل.

أمثلة قطرية: كوستاريكا

تعزيز الخيارات الرقمية: يمكن أن تكون المنصات الإلكترونية خياراً لزيادة تغطية برامج التأمين الاجتماعي من خلال تسهيل تقدم العاملين في قطاع الزراعة للاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي، ودفع الاشتراكات، وضمان المعلومات الدقيقة. ويجب الاستعانة بالحوال الرقمية جنباً إلى جنب مع الحملات التي تستهدف زيادة محو الأمية الإلكترونية للعاملين في قطاع الزراعة، وتوزيع الأدوات الرقمية لسكان الريف، وتوسيع نطاق تغطية الإنترنت للمناطق النائية.

أمثلة قطرية: تونس والأردن والجزائر

المراجع:

لوكاس ستاو، ونورجيا محمد - 2022 - المعوقات الإدارية والقيود المفروضة على القدرات التي تحول دون إدماج العماليين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تقرير البحث رقم 82 - القاهرة وبيروت وبرازيليا: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي لدول العربية، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل.

يركز موجز السياسات الثالث من سلسلة "توسيع نطاق التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد القيود الرئيسية ومناقشة الخيارات السياسية" على فهم المعوقات الإدارية والقيود المفروضة على القدرات التي تحول دون تغطية العماليين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي، والاستراتيجيات التي يمكن أخذها في الاعتبار لمعالجتها. المعوقات الإدارية الرئيسية التي ذكرها العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خلال مقابلات المبلغين الرئيسيين وورش العمل هي كالتالي:

تعقيد الإجراءات الإدارية: تفرض الإجراءات المطولة للتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي والحصول على مزاياها والمعاملات الورقية وصفوف الانتظار الطويلة والوثائق المطلوبة من قبل مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، معوقات تعرق تسجيل العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يواجه مقدمو خدمات التأمين الاجتماعي صعوبات في توسيع نطاق تغطيتهم للعامل الزراعيين بسبب ضعف القدرات المؤسسية.

البعد ونقص البنية التحتية: يمكن أن يصبح التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي أكثر صعوبة ومكلف للعاملين في قطاع الزراعة بسبب بُعد أماكن العمل والمنازل في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة للعامل الزراعيين، إلى جانب الافتقار إلى وسائل النقل الميسورة التكلفة، والعدد المحدود من فروع التأمين الاجتماعي في المناطق الريفية، وتكاليف الفرصة،

نقص الوعي والمعلومات المطلوبة: يمثل نقص الوعي بين العماليين في قطاع الزراعة بشأن حقوقهم في الحماية الاجتماعية ومزايا التأمين الاجتماعي حواجز تحقيق دمجهم في برامج التأمين الاجتماعي. وينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين يعملون في إطار الاقتصاد الريفي وغير المنظم، والذين غالباً ما يكون لديهم مستويات أقل من التعليم، ويعيشون في سبقيات تشدد فيها وطأة الفقر، وربما يواجهون تكاليف فرصة أعلى للحصول على معلومات حول برامج الحماية الاجتماعية.

تحديات التفقيش والإنفاذ: يمثل الافتقار إلى قدرة الإنفاذ والتفقيش المناسبة لمقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، خاصة في المناطق الريفية، تحديات لتوسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي لتغطي العماليين في قطاع الزراعة. وعلى الرغم من وجود استحقاقات قانونية للتأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في بعض البلدان بالمنطقة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ، ويرجع ذلك أساساً إلى القدرة المحدودة على إنفاذ القوانين واللوائح.

الافتقار إلى التمثيل والتنظيم: قد يؤدي عدم وجود منظمات للعاملين في قطاع الزراعة (النقابات والجمعيات/ التعاونيات) إلى تقييد إدراجهم في برامج التأمين الاجتماعي.

الافتقار إلى الرقمنة في برامج التأمين الاجتماعي: يشكل الافتقار إلى الحلول الرقمية للتعامل مع العمليات الإدارية أحد العوائق الخاصة بالقدرات، وينطوي ذلك على أهمية خاصة في الحالات التي لا تتوفر فيها البنية التحتية الرقمية والاتصال بالإنترنت لتوفير خدمات التأمين الاجتماعي إلكترونياً، خاصة في المناطق الريفية. وتتطلب الأنظمة غير الرقمية من مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي التعامل مع العمليات الإدارية يدوياً، والتي غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً، مما يؤثر على كفاءة النظام.

بالنظر إلى تلك التحديات، يشير موجز السياسات إلى بعض الاستراتيجيات الممكنة التي يمكن أن تتبناها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موضحة بالحالات القطرية:

تيسير الإجراءات والمتطلبات ومواعة العمليات الإدارية مع الاحتياجات الخاصة بالعماليين في قطاع الزراعة، بما في ذلك تقليل عدد المستندات الداعمة وأدوات مبتكرة مثل استخدام